واحدة لها اسماء متعددة باعتبار تعلقاتها المختلفة واما كون كل من ذلك صفة
حقيقة ازلية فما تفرد به بعض علمائنا رحمهم الله وفيه تكثير للقدماء جدا وجعل
الماتريدية وظيفة القدرة جعل الممكن قابلا للوجود مثلا فتعلقها سابق على
تعلق التكوين وقال الاشاعرة قبول ذلك نفسي للممكن ووظيفة القدرة الايجاد
والاعدام فعلم ان الخلاف في صفات الافعال حقيقي خلافا لمن جعله لفظيا وما
علته من ان الايجاد والاعدام بالقدرة هو مذهب القاضي وهو الارجح خلافا
لمن قال انما تتعلق بالايجاد واما الاعدام فالعرض ينعدم بنفسه لان من طبعه
انه لا يبقى زمانين وبقاء الجوهر مشروط بامداده بمادة الاعراض المتعاقبة عليه
فاذا امسكت عنه انعدم بنفسه قلنا اساس هذا وهو ان العرض لا يبقى زمانين
وان اشتهر فهو خلاف التحقيق لانه مبني على ما نقل عن الاشعري من ان
البقاء صفة معنى وجودية فلا تقوم بالعرض لان قيام المعنى بالمعنى محال
اذ قيام المعنى هو تحيزه بالتبع لما قام به وما لا يتحيز بالذات كيف يتحيز غيره
بالتبع له والتحقيق ان البقاء صفة سلب اي نفي انتهاء الوجود حتى قال بعضهم
لا يجوز القول بان البقاء زايد على الذات يصح رويته ولا مانع من قيام السلب بالعرض
اي اختصاصه به اختصاص الفوت بالمفوت كسلب الجوهرية عنه والسوادية
عن البياض فلا محذور في بقاء العرض زمانين فاكثر وكذا لا محذور فيه ان قلنا
البقاء استمرار الوجود وان معنى وجد فلم يبق وجد فلم يستمر وجوده لان
الاستمرار اعتباري وهو ايضا يقوم بالمعنى كالسرعة والبطو للحركة فمن ثم
قيل ان انكار بقاء العرض والقول بان البياض القايم بالمحل في هذا الوقت ليس
هو المشاهد فيه قبل وانما انعدم ذلك ووجد اخر مثله وهكذا نوع من
السفسطة اذا علمت ذلك عرفت ان قدرة الله تعالى تتعلق بالجوهر

والاعراض

والاعراض ايجادا واعداما فالعدم اللاحق بالقدرة واما العدم السابق على الوجود
فهو في تعلق القدرة تعلق قبضة بمعنى انها صالحة لقطعه بالوجود وتركه بحاله
واما الاحوال والاعتباريات فالحكم بتعلقها بهما وعدمه يتوقف على تصورهما والفرق
بينهما فنقول الحال صفة اثبات في الخارج لا تتصف بالوجود بحيث يمكن رويتها
ولا بالعدم فهي واسطة بين الموجود والمعدوم واستدل القايلون بها بان الوجود
مشترك زايد على الماهية ليس بموجود والا لكان له وجود وينقل الكلام لوجوده
ويتسلسل ولا معدوم والا لزم اتصاف الشيء بنقيضه فتعين انه واسطة وهو
المطلوب وايضا السواد يشارك البياض في اللونية ويخالفه في السوادية فنقول اللونية
غير السوادية ضرورة ان ما به التشارك غير ما به التمايز فاللونية والسوادية
اما ان يوجدا للسواد فيلزم قيام العرض بالعرض او يعدما فيلزم تركب الموجود من
المعدوم واذ هما المقومان للسواد واجيب باختيار الاول من شقي الاول والوجود
عين ذات الموجود فلا يتسلسل وتميزه عن غيره سلبا والثاني منهما والمستحيل
ان يكون الشيء هو نقيضه واللازم مما ذكرته ان الوجود هو نقيضه وهو ليس
بمستحيل الا ترى ان الجسم ذو لون واللون لا جسم فحمل الشيء على نقيضه حمل هو هو
فاسد وحمله عليه حمل ذو هو صحيح واختيار الاول من شقي الثاني ونقول لها
قايما بنا قام به السواد لا بالسواد قال بعض الشيوخ ممن نصر القول بثبوت
الاحوال كتقي الدين المقترح والغزالي ان القول بنفيها يسد باب التعليل والحدود
والمقدمات الكلية في الادلة اي انا اذا قلنا هنا عالم لقيام العلم به مثلا فلا بد من
المغايرة بين العلم والعالمية والا لزم تعليل الشيء بنفسه واذا قلنا في الجسم
مثلا لون قابض للبصر فلا بد من المغايرة بين اللونية والقابضية والا لكان
كقولنا السواد لون فلا يتميز عن البياض ولا يفيد القيد الثاني شيئا وكذا مقدمات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)